(التوابع)

النعت

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ في الإعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ   نَـعْـتٌ وَتَـوْكِـيـدٌ وَعَـطْـفٌ وَبَـدَلْ(١)

التابع: هو الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً. فيدخل في قولك: «الاسم المشَارك لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ، نحو: «زيد قائم»، وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً مُجَرَّداً». ويخرج بقولك: «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ، ورأيتُ زيداً الكريمَ، وجاء زيدٌ الكريمُ».

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِـوَسْـمِـهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْـتَـلَـقْ(٢)

---

(١) «يتبع» فعل مضارع «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بيتبع «الأسماء» مفعول به ليتبع «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف، وتوكيد، وبدل» معطوفات على نعت.

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع أنواع التوابع، فلذلك خصَّها بالذكر، فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء.

ثم اعلم أن قوله: «الأول» إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، ومن أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه، خلافاً للكوفيين، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً خلافاً لصاحب «البديع».

(٢) «فالنعت» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمتم، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «بوسمه» بوسم: جار ومجرور متعلق بمتم؛ ووسم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «أو وسم» معطوف على وسمه، ووسم مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق باعتلق «اعتلق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

عَرَّفَ النعتَ بأنه «التابعُ المكمِّلُ متبوعَهُ ببيان صفة من صفاته»[1] نحو: «مررت برجل كريمٍ»، **أو من صفات ما تعلق به**، وهو سَبَبِيُّهُ[2]، نحو: «مررْتُ برجل كريم أبُوهُ» فقوله: «التابع» يشملُ التوابعَ كلّها، وقوله: «المكمِّل.. إلى آخره» مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع[٣].

والنعت يكون **للتخصيص**، نحو: «مررت بزيدٍ الخياطِ»[4].

وللمدح، نحو: «مررت بزيد الكريمِ»، ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

وللذمِّ، نحو: «مررت بزَيدٍ الفاسِقِ»، ومنه قوله [تعالى]: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

وللترحُّم، نحو: «مررت بِزَيْدٍ المسكين».

وللتأكيد، نحو: «أمسِ الدابِرُ لا يَعُودُ»، وقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣][٥][6].

---

(1) ويُسمّى «نعتاً حقيقياً».

(2) النعت السببيُّ: يُبيِّن صفةً أو معنًى في شيءٍ له تعلُّقٌ بالمنعوت، أو المتبوع.

(٣) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقًّا ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها.
فإن قلت: فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين، فالجواب: أنهما ـ وإن جاز ذلك فيهما ـ لا يُقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعًا.

(4) مرادُ ابن عقيل رحمه الله: ما يرفَعُ الاشتراكَ اللفظيّ، أو في لفظ المنعوت.
والاصطلاحُ أن ما يرفع هذا الاشتراك في المعارف يُسمى «توضيحاً»، ومثال الشارح منه.
وأنّ ما يرفعُ هذا الاشتراك في النكرات يسمى «تخصيصاً».
ينظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٣/ ٨٦.

(٥) إنما كان قوله: «واحدة» تأكيدًا؛ لأن الواحدة مفهومة من «نفخة» بسبب تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة؛ لأن «نفخة» ليس من المصادر التي وضعت مقترنة بالتاء كرحمة.

(6) ومن أغراضه أيضاً: الإبهامُ؛ نحو: تصدقتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ رجوتُ ثوابَها.
والتفصيل: مررت برجلين عربيٍّ وعجميٍّ.
والتعميم: إن الله يرزق عباده المؤمنين والكافرين.

٥٠٨ ـ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا لِـمَـا تَـلَا كـ«امْـرُرْ بِـقَـوْمٍ كُـرَمَـا»(١)

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مَرَرْتُ بقوم كُرَمَاء، ومَرَرتُ بزيدٍ الكريمِ» فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ كريم»، ولا تُنْعَتُ النكرةُ بالمعرفة، فلا تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ الكريم».

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فاقْفُ مَا قَفَوْا(٢)

تَقَدَّمَ أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد(3) وغيره ـ وهي التثنية والجمع ـ والتذكير وغيره ـ وهو التأنيث ـ فحكمهُ فيها حُكمُ الفعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابقَ المنعوتَ مطلقاً(4)، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، والزيدان رجلانِ حَسَنَانِ، والزيدون رجال حَسَنُونَ، وهند امرأة حَسَنَةٌ، والهندان امرأتان حَسَنَتَانِ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ»، فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعلُ لو [جئت مكان النعت بفعل فـ] قُلْتَ: «رجل حَسُنَ، ورجلان حَسُنَا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتَانِ حَسُنَتَا، ونساء حَسُنَّ».

---

(١) «وليعط» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يعط: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «في التعريف» جار ومجرور متعلق بيعط «والتنكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول: مفعول ثان ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولاً، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرور محلًا باللام «كامرر» الكاف جارة لقول محذوف، امرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفة لقوم، وأصله: كرماء، وقد قصره للضرورة.

(٢) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف، و«التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفة «سواهما» سوى: معطوف على التذكير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل «فاقف» فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لـ«اقف» وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

(3) أي: الإفراد.

(4) وهذا النعتُ حقيقيٌّ.

وإن رَفَعَ ـ [أي: النعتُ ـ اسماً] ظاهراً(١)، كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَة أُمُّهُ»، كما تقول: «حَسُنَتْ أُمُّهُ»، و«بامرأتيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا، وبرجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ»، كما تقول: «حَسُنَ أَبَوَاهُمَا، وحَسُنَ آباؤهم».

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميرًا طَابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة(٢):

واحدٍ من ألقاب الإعراب، وهي: الرفع، والنصب، والجر.

ووَاحِدٍ من التعريفِ والتنكير.

ووَاحِدٍ من التذكير والتأنيث.

ووَاحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة:

وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب.

ووَاحِدٍ من التعريف والتنكير.

وأما الخمسة الباقية ـ وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع ـ فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أُسْنِدَ إلى مؤنَّث أنث وإن كان المنعوت مذكَّراً، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّرَ وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أُفْرِدَ وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

٥١٠ ـ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ(٣)

---

(١) وهذا النعتُ سببيٌّ.

(٢) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع، فالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، كصبور وجريح ومكسال، لا يُؤنَّث ولو كان موصوفه مؤنثًا، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة، كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجرد من أل والإضافة، لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعًا.

(٣) «وانعت» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كصعب «وذرب» معطوف على صعب «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على مشتق، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كذا، والمراد بذا اسم الإشارة «وذي، والمنتسب» معطوفان على «ذا» والمراد بذي التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة.

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق، لفظاً أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبِه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمُؤَوَّل بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذَا» أي: المشَارِ إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة[(١)]، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أي: صَاحِبِ مال، و«بزَيْدٍ ذُو قَامَ» أي: القائم.

والمنتسب، نحو: «مَرَرْتُ برَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُنْتَسِبٍ إلى قريش.

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا[(٢)]

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قَامَ أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولَ الشاعر: [الكامل]

ش٢٨٦ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[(٣)]

---

(١) قول الناظم: «وذي» لا يشمل «ذو» الموصولة إلا على القول بأنها معربة، أما على القول ببنائها ـ وهو الفصيح ـ فكان يجب أن يقول «كذا وذو» ومثل «ذو» الموصولة في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل: كالذي والتي وفروعهما، وكذا أل الموصولة، بخلاف مَنْ وما وأيّ.

(٢) «ونعتوا» فعل وفاعل «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكراً» مفعول به لنعتوا «فأعطيت» أعطى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جملة، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطيت «أعطيته» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة، وهو نائب فاعل أعطى، وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثان، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خبراً» حال من نائب الفاعل.

(٣) يُروى هذا البيت أول بيتين، وينسبان لرجل سلولي من غير أن يعين أحد اسمه، والثاني:

غَضْبَانُ مُمْتَلِئاً عَلَيَّ إهَابُهُ إنِّي وحَقِّكَ سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعي في «الأصمعيات» ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمر الحنفي، وانظر «الأصمعيات» (ص٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر). =

فـ«نسلخ»: صفة لـ«الليل»، و«يسبني»: صفة لـ«اللئيم»، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون «نسلخ»، و«يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «**فأُعطيت ما أعطيته خبرا**» إلى أنه لا بد للجملةِ الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرْبِطُها بالموصوف، وقد يُحذف للدَّلَالة عليه، كقوله: [الوافر]

ش٢٨٧ ـ وَمَـا أَدْرِي أَغَـيَّـرَهُـمْ تَـنَـاءٍ وَطُـولُ الـدَّهْـرِ أَمْ مَـالٌ أَصَـابُـوا(١)

= اللغة: «اللئيم» الشحيح، الدنيء النفس، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب، بزنة كتاب: الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه وكثير موجدته وحنقه.

المعنى: يقول: والله إني لأمرُّ على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

الإعراب: «**ولقد**» الواو واو القسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «**أمر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**على اللئيم**» جار ومجرور متعلق بأمر «**يسبني**» جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للئيم، وستعرف ما فيه «**فمضيت**» فعل وفاعل «**ثمت**» حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ «**قلت**» فعل ماض وفاعله «**لا**» نافية «**يعنيني**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللئيم، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: «اللئيم يسبني» حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة، كذا قال جماعة؛ منهم ابن هشام الأنصاري، وقال الشارح العلامة: إنه يجوز أن تكون الجملة حالية، والذي نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتًا في هذا البيت؛ لأنه الذي يلتئم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى؟ وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتًا بجملة «يسبني» إذ يصير المعنى: أنه يمر على اللئيم الذي شأنه سبه وديدنه النيل منه، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم في حال سبه إياه؛ لأن الحال قيد في عاملها، فكأن سبه حاصل في وقت مروره فقط، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملاً، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية.

(١) البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَلَا أَبْـلِـغْ مُـعَـاتَـبَـتِـي وَقَـولِـي بَـنِـي عَـمِّـي فَـقَـدْ حَـسُـنَ الـعِـتَـابُ

اللغة: «تناء» بُعد «طول الدهر» يروى في مكانه: «وطول العهد...».

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذي غيَّر هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن، أم الذي غيَّرهم مال أصابوه وحصلوا عليه؟ فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة؟ =

التقدير: أم مالٌ أصابوه، فَحَذَفَ الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان، أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه»، ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

٥١٢ ـ وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإن أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ[(١)]

لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجلٍ اضْرِبْهُ»، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ»، ولما كان قوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة، قال: «**وامنع هنا إيقاع ذات الطلب**» أي: امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره

= **الإعراب**: «**وما**» نافية «**أدري**» فعل مضارع بمعنى أعلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أغيرهم**» الهمزة للاستفهام، وقد علَّقت «درى» عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول به «**تناء**» فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري «**وطول**» الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف، و«**العهد**» مضاف إليه «**أم**» عاطفة، وهي هنا متصلة «**مال**» معطوف على طول «**أصابوا**» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حُذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت.

الشاهد فيه: قوله: «مال أصابوا» حيث أوقع الجملة نعتًا لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف فيه معموله بالتقديم وبالحذف.

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أخطأ الغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مطنفها، أي دليلها، وبعض النحاة يقولون: أل في الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

(١) «**امنع**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**هنا**» ظرف مكان متعلق بامنع «**إيقاع**» مفعول به لامنع، وإيقاع مضاف، و«**ذات**» مضاف إليه، وذات مضاف، و«**الطلب**» مضاف إليه «**وإن**» شرطية «**أتت**» أتى: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث «**فالقول**» الفاء واقعة في جواب الشرط، القول: مفعول مقدم على عامله «**أضمر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «**تصب**» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية، فَيُخَرَّجُ على إضمار القول، ويكون [القَوْلُ] المضمرُ صفةً، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ، وذلك كقوله: [الرجز]

ش٢٨٨ ـ حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ   جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[١]

فظاهر هذا أن قوله: «**هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟**» صفة لـ«مَذْقٍ»، وهي جملة طَلَبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟» مقُول لقول مضمر هو صفة لـ«مَذْقٍ»، والتقدير: بِمَذْقٍ مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط؟

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؟ فيكون تقدير قولك: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ»: زيد مقول فيه: اضْرِبْهُ؟

---

(١) البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم.

اللغة: «جن الظلام» ستر كل شيء، والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما؛ لأن فيه غبرة وكُدرة.

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا، فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاؤوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه؛ لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

الإعراب: «**حتى**» ابتدائية «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**جن**» فعل ماض «**الظلام**» فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة «**اختلط**» وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو «**جاؤوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «**بمذق**» جار ومجرور متعلق بجاء «**هل**» حرف استفهام «**رأيت**» فعل ماض وفاعله «**الذئب**» مفعول به لرأيت «**قط**» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهَّل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف، وجملة «**هل رأيت الذئب قط؟**» في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟

الشاهد فيه: قوله: «بمذق هل رأيت... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتًا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف وهذه الجملة معمولة له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يُحذف كثيرًا ويبقى معموله.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولاً، فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت، فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلومًا للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

فالجواب أن فيه خلافاً؛ فمذهب ابن السرَّاج والفارسيِّ التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ.

٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذْكِيرَا(١)

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً،(2) نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وبِنِساءٍ عَدْلٍ» ويلزم حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ، والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدلُّ على المعنى، لا على صاحبه، وهُوَ مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضِعَ «عَادِلٍ» أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عَدْلٍ، ثم حذف «ذي» وأقيم «عدل» مُقَامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى: مجازاً أو ادِّعَاءً(٣).

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ واحِدٍ إذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إذَا ائْتَلَفْ(٤)

---

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا «كثيراً» نعت لمحذوف، أي: نعتاً كثيراً «فالتزموا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكيرا» معطوف عليه.

(2) قال المرادي: وكان حقه أن لا يُنعَتَ به؛ لجموده، ولكنّهُ من الجاري مجرى المشتق. «شرحه» ٢/ ٩٥٦.
وقال الأشموني: ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسُّعاً بحذف مضاف. «شرحه» ٣/ ٩٣.
وكثرة هذا الاستعمال لا تعني الاطّراد، وجعلُ المصدر حالاً أكثَرُ من جعلِهِ نعتاً. ذكر ذلك الناظم في «شرح التسهيل» ٣/ ٣١٦.

(٣) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل، والأصل هو الوصف بالمشتق، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات:
أولها: أن المصدر الدال على الحدث أُطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم.
وثانيها: أنه على تقدير مضاف، وهو على هذا مجاز بالحذف.
والثالث: أنه على المبالغة، ولا مجاز في هذا.

(٤) «نعت» مبتدأ، ونعت مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت واحد، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعاطفاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، عاطفاً: حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: فرق «فرقه» فرق: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «لا» عاطفة «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «ائتلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا، والجواب محذوف.

إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ: فإمَّا أن يختلف النعتُ، أو يَتَّفِقَ، فإن اختلف وَجَبَ التفريقُ بالعطف[1]، فتقول: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْن الكَرِيمِ والبَخِيل، وبرجال فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ» وإن اتفق جيءَ به مثنًى أو مجموعاً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبِرِجَال كُرَمَاءَ».

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا[٢]

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متَّحِدَي المعنَى والعملِ، أُتبع النعتُ المنعوتَ: رفعاً، ونصباً، وجرًّا، نحو: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَانطَلَقَ عَمْرٌو العَاقِلَانِ، وحَدَّثْتُ زَيْداً وكلَّمتُ عمراً الكَرِيمَيْنِ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصّالحَين».

فإن اختلف معنى العاملين أو عملُهما، وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ؛ فتقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو العَاقِلَيْنِ» بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقِلانِ، وتقول: «انْطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عَمراً الظّريفَيْنِ» أي: أعني الظريفين، أو «الظريفان» أي: هما الظريفان، و«مَرَرْتُ بزَيْدٍ وجَاوَزْت خَالداً الكَاتبَيْنِ، أو الكَاتبان».

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ[٣]

---

(١) ويلزَمُ أن يكون العطفُ هنا بالواو دون غيرها. «أوضح المسالك» ٣/ ١٤١.

(٢) «نعت» مفعول مقدم لقوله: «أتبع» الآتي، ونعت مضاف، و«معمولي» مضاف إليه، ومعمولي مضاف، و«وحيدي» مضاف إليه، على تقدير موصوف محذوف، أي: معمولي عاملين وحيدي، ووحيدي مضاف، و«معنى» مضاف إليه «وعمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع، وغير مضاف، و«استثنا» مضاف إليه، وقصره للضرورة، والمراد: أتبع بغير استثناء معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل.

(٣) «وإن» شرطية «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: وإن كثرت نعوت، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جزم فعل الشرط «كثرت» كثر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نعوت، والجملة لا محل لها مفسرة «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، وجملة «تلت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال «مفتقراً» مفعول به لتلت «لذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر، وذكر مضاف، والضمير مضاف إليه «أتبعت» أتبع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

إذا تكررت النعوتُ وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً، وجب إتباعُهَا كلها[1]، فتقول: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ الفَقِيهِ الشاعرِ الكَاتبِ».

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[٢]

إذا كان المنعوتُ مُتّضحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعِها: الإتباعُ، والقَطْعُ[٣]، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعين بدونه: الإتباعُ، والقَطْعُ.

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا[٤]

أي: إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ، أو الكَرِيمَ» أي: هو الكريمُ، أو: أعني الكريمَ.

---

(1) لتنزيلها منه حينئذٍ منزلة الشيء الواحد. قاله الأشموني ٣/ ٩٩.

(٢) «واقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «اتبع» معطوف على اقطع «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنعوت «معيناً» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين، ودون مضاف، والضمير مضاف إليه «أو» عاطفة «بعضها» بعض: مفعول مقدم لـ«اقطع» وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معلناً» حال من الضمير المستتر في اقطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وتعلم ـ مع ذلك ـ أن القصد من نعت المعرفة توضيحها، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذي ذكره الشارح: إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإتباع، وإن احتاج إلى بعضها وجب في ذلك البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع، وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعي أكثر من نعت واحد.

(٤) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها «إن» شرطية «قطعت» قطع: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله، وجواب الشرط محذوف «مضمراً» حال من التاء في «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضمر «أو» عاطفة «ناصباً» معطوف على قوله: مبتدأ، وجملة «لن يظهرا» من الفعل والفاعل في محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً، فالألف ضمير الاثنين، أو لأولهما، فالألف للإطلاق، والأول من الإعرابين أولى.

وقولُ المصنف: «لَنْ يَظْهَرا» معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ الكَرِيم»(1) أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَمْرو الخَبِيث» أو تَرَحُّمٍ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكين»، فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمارُ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ، أو الخياطَ» وإن شئت أظهرت، فتقول: «هُوَ الخياطُ، أو أعني الخياطَ»(2)، والمراد بالرافع والناصب لفظة «هو» أو «أعني».

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ(٣)

أي: يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعت مُقَامَهُ إذا دل عليه دليلٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دُرُوعاً سابغاتٍ، وكذلك يُحْذَف النعتُ إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: البيِّنِ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي: النَّاجِينَ.

   

(1) يجوز في «الكريم» في هذا المثال وتاليَيْهِ («الخبيث» و«المسكين») أن تُتبعَ فتقول: «الكريمِ» بالجرّ، وأن تقطَعَ فتقول: «الكريمُ»، أي: «هو الكريمُ»، وهو حينئذٍ خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوباً.
أو تقول: «الكريمَ»، أي: «أعني الكريم»، وهو حينئذٍ مفعولٌ به لفعل محذوف وجوباً.
وذكرُ التقديرَين في كلامنا في هذه الحاشية لا يعني جواز ذكرِ الرافعِ أو الناصب، بل إنه لا يجوز إظهارُ أيٍّ منهما؛ كما صرّح بذلك الناظم والشارح. فافطَنْ.

(2) الجملة المقطوعة استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

(٣) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله: «عقل» الآتي «والنعت» معطوف على المنعوت، وجملة «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف: فاعل يجوز، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وحذف مضاف، والهاء مضاف إليه «وفي النعت» الواو عاطفة، وفي النعت: جار ومجرور متعلق بقوله: «يقل» الآتي «يقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف.